

المبسوط

اﻟﻲ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﺈﻧﻬﺎ ﺳﺄﻟﺖ ﺭﺳﻮﻝ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻦ ﺍﻟﺘﺼﺪﻕ ﻋﻠﻰ ﺯﻭﺟﻬﺎ ﻓﻘﺎﻝ ﻳﺠﻮﺯ ﻭﻟﻚ ﺃﺟﺮﺍﻥ ﺃﺟﺮ ﺍﻟﺼﺪﻗﺔ ﻭﺃﺟﺮ ﺍﻟﺼﻠﺔ ﻭﻻﻧﻪ ﻻ ﺣﻖ ﻟﻠﺰﻭﺟﺔ ﻓﻲ ﻣﺎﻝ ﺯﻭﺟﻬﺎ ﻓﻴﺘﻢ ﺍﻟﺈﻳﺘﺎﺀ ﻛﻤﺎ ﻳﺘﻢ ﺑﺎﻟﺼﺮﻑ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺄﺧﻮﺓ ﺑﺨﻼﻑ ﺍﻟﺰﻭﺝ ﻳﺼﺮﻑ ﺇﻟﻰ ﺯﻭﺟﺘﻪ ﻋﻠﻰ ﻣﺎ ﺑﻴﻨﺎ .

ﻭﺃﺑﻮ ﺣﻨﻴﻔﺔ ﺭﺣﻤﻪ ﺍﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻳﻘﻮﻝ ﻟﺰﻭﺟﺘﻪ ﺃﺼﻞ ﺍﻟﻮﻻﺩ ﺗﻢ ﻣﺎ ﻳﺘﻔﺮﻉ ﻣﻦ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﺄﺼﻞ ﻳﻤﻨﻊ ﺻﺮﻑ ﺯﻛﺎﺓ ﻛﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﺇﻟﻰ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﻓﻜﺬﻟﻚ ﺍﻟﺄﺼﻞ ﺃﻻ ﺗﺮﻯ ﺃﻥ ﻛﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﻣﺘﻬﻢ ﻓﻲ ﺣﻖ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﻻ ﺗﺠﻮﺯ ﺷﻬﺎﺩﺗﻪ ﻟﻪ ﻭﺃﻥ ﻛﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﻳﺮﺙ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﻣﻦ ﻏﻴﺮ ﺣﺞ ﻛﻤﺎ ﺑﺎﻟﻮﻻﺩ ﻭﺣﺪﻳﺚ ﺯﻳﻨﺐ ﺭﺿﻲ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻨﻬﺎ ﻣﺤﻤﻮﻝ ﻋﻠﻰ ﺻﺪﻗﺔ ﺍﻟﺘﻄﻮﻉ ﻓﻘﺪ ﺭﻭﻯ ﺃﻧﻬﺎ ﻛﺎﻧﺖ ﺍﻣﺮﺁﺓ ﺿﻴﻘﺔ ﺍﻟﻴﺪ ﺗﻌﻤﻞ ﻟﻠﻨﺎﺱ ﻭﺗﺘﺼﺪﻕ ﻣﻦ ﺫﻟﻚ ﻭﺑﻪ ﻧﻘﻮﻝ ﺇﻧﻪ ﻳﺠﻮﺯ ﺻﺮﻑ ﺻﺪﻗﺔ ﺍﻟﺘﻄﻮﻉ ﻟﻚ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﺇﻟﻰ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﻭﻛﺬﻟﻚ ﻟﻮ ﺃﻋﻄﻰ ﻏﻨﻴﺎ ﺃﻭ ﻭﻟﺪﺍ ﺻﻐﻴﺮﺍ ﻟﻐﻨﻰ ﻣﻊ ﻋﻠﻤﻪ ﺑﺤﺎﻟﻪ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﺄﻥ ﻣﺼﺮﻑ ﺍﻟﺼﺪﻗﺎﺕ ﺍﻟﻔﻘﺮﺍﺀ ﺑﺎﻟﻨﺼ . ﻓﺈﻥ ﺻﺮﻑ ﺇﻟﻰ ﺯﻭﺟﺔ ﻏﻨﻲ ﻭﻫﻲ ﻓﻘﻴﺮﺓ ﺃﻭ ﺇﻟﻰ ﺑﻨﺖ ﺑﺎﻟﻐﺔ ﻟﻐﻨﻰ ﻭﻫﻲ ﻓﻘﻴﺮﺓ ﺟﺎﺯ ﻓﻲ ﻗﻮﻝ ﺃﺑﻲ ﺣﻨﻴﻔﺔ ﻭﻣﺤﻤﺪ ﺭﺣﻤﻬﻤﺎ ﺍﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻟﺄﻧﻪ ﺻﺮﻓﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻔﻘﻴﺮ ﻭﺍﺳﺘﺤﻘﺎﻗﻬﺎ ﺍﻟﻨﻔﻘﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻐﻨﻲ ﻻ ﻳﺨﺮﺟﻬﺎ ﻣﻦ ﺃﻥ ﺗﻜﻮﻥ ﻣﺼﺮﻓﺎ ﻛﺄﺧﺖ ﻓﻘﻴﺮﺓ ﻟﻐﻨﻲ ﻓﺮﻉ ﻋﻠﻴﻪ ﻧﻔﻘﺘﻬﺎ .

ﻭﺃﺑﻮ ﻳﻮﺳﻒ ﺭﺣﻤﻪ ﺍﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻗﺎﻝ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﺄﻧﻬﺎ ﻣﻜﻔﻴﺔ ﺍﻟﻤﻮﺋﻨﺔ ﺑﺎﺳﺘﺤﻘﺎﻗﻬﺎ ﺍﻟﻨﻔﻘﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻐﻨﻲ ﺑﺎﻟﺌﻨﺎﻕ ﻓﻬﻮ ﻧﻈﻴﺮ ﻭﻟﺪ ﺻﻐﻴﺮ ﻟﻐﻨﻲ ﻭﻛﺬﻟﻚ ﻟﻮ ﺻﺮﻓﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﻫﺎﺷﻤﻲ ﺃﻭ ﻣﻮﻟﻰ ﻫﺎﺷﻤﻲ ﻭﻫﻮ ﻳﻌﻠﻢ ﺑﺤﺎﻟﻪ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﻘﻮﻟﻪ ﻻ ﺗﺤﻞ ﺍﻟﺼﺪﻗﺔ ﻟﻤﺤﻤﺪ ﻭﻻ ﻻﻝ ﻣﺤﻤﺪ ﻭﻋﻦ ﺑﻦ ﻋﺒﺎﺱ ﺭﺿﻲ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻨﻬﻤﺎ ﺃﻥ ﺍﻟﻨﺒﻲ ﺍﺳﺘﻌﻤﻞ ﺍﻟﺄﺭﻗﻢ ﺑﻦ ﺃﺑﻲ ﺍﻟﺄﺭﻗﻢ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺼﺪﻗﺎﺕ ﻓﺎﺳﺘﺘﺒﻊ ﺃﺑﺎ ﺭﺍﻓﻊ ﻓﺠﺎﺀ ﻣﻌﻪ ﻓﻘﺎﻝ ﺍﻟﻨﺒﻲ ﻳﺎ ﺃﺑﺎ ﺭﺍﻓﻊ ﺇﻥ ﺍﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻛﺮﻩ ﻟﺒﻨﻲ ﻫﺎﺷﻢ ﻏﺴﺎﻟﺔ ﺍﻟﻨﺎﺱ ﻭﺇﻥ ﻣﻮﻟﻰ ﺍﻟﻘﻮﻡ ﻣﻦ ﺃﻧﻔﺴﻬﻢ .

ﻭﻫﺬﺍ ﻓﻲ ﺍﻟﻮﺍﺟﺒﺎﺕ ﻓﺄﻣﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﺘﻄﻮﻋﺎﺕ ﻭﺍﻟﺄﻭﻗﺎﻑ ﻓﻴﺠﻮﺯ ﺍﻟﺼﺮﻑ ﺇﻟﻴﻬﻢ ﻭﺫﻟﻚ ﻣﺮﻭﻱ ﻋﻦ ﺃﺑﻲ ﻳﻮﺳﻒ ﻭﻣﺤﻤﺪ ﺭﺣﻤﻬﻤﺎ ﺍﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﻲ ﺍﻟﻨﻮﺍﺩﺭ ﻟﺄﻥ ﻓﻲ ﺍﻟﻮﺍﺟﺐ ﺍﻟﻤﻮﺩﻯ ﻳﻄﻬﺮ ﻧﻔﺴﻪ ﺑﺎﺳﻘﺎﻁ ﺍﻟﻔﺮﺹ ﻓﻴﺘﺪﻧﺲ ﺍﻟﻤﻮﺩﻯ ﺑﻤﻨﺰﻟﺔ ﺍﻟﻤﺎﺀ ﺍﻟﻤﺴﺘﻌﻤﻞ ﻭﻓﻲ ﺍﻟﻨﻔﻞ ﻳﺘﺒﺮﻉ ﺑﻤﺎ ﻟﻴﺲ ﻋﻠﻴﻪ ﻓﻼ ﻳﺘﺪﻧﺲ ﺑﻪ ﺍﻟﻤﻮﺩﻯ ﻛﻤﻦ ﺗﺒﺮﺩ ﺑﺎﻟﻤﺎﺀ ﻓﺈﻥ ﺃﻋﻄﺎﻩ ﻏﻨﻴﺎ ﻭﻫﻮ ﻻ ﻳﻌﻠﻢ ﺑﺤﺎﻟﻪ ﻓﺈﻧﻪ ﻳﺠﺰﻯ ﺇﻥ ﻭﻗﻊ ﻋﻨﺪﻩ ﺃﻧﻪ ﻓﻘﻴﺮ ﺃﻭ ﺳﺄﻟﻪ ﻓﺄﻋﻄﺎﻩ ﺃﻭ ﻛﺎﻥ ﺟﺎﻟﺴﺎ ﻣﻊ ﺍﻟﻔﻘﺮﺍﺀ ﺃﻭ ﻛﺎﻥ ﻋﻠﻴﻪ ﺯﻱ ﺍﻟﻔﻘﺮﺍﺀ ﺗﻢ ﺗﺒﻴﻦ ﺃﻧﻪ ﻏﻨﻲ ﺟﺎﺯ ﻋﻨﺪ ﺃﺑﻲ ﺣﻨﻴﻔﺔ ﻭﻣﺤﻤﺪ ﺭﺣﻤﻬﻤﺎ ﺍﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ .

ﻭﻟﻢ ﻳﺠﺰ ﻋﻨﺪ ﺃﺑﻲ ﻳﻮﺳﻒ ﺭﺣﻤﻪ ﺍﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﻫﻮ ﻗﻮﻝ ﺍﻟﺸﺎﻓﻌﻲ ﺭﺿﻲ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻨﻪ ﻟﺄﻥ ﺍﻟﺨﻄﺂ ﻃﻬﺮ ﻟﻪ ﺑﻴﻘﻴﻦ ﻟﺄﻥ ﺍﻟﻤﺼﺮﻑ ﻓﻲ ﺍﻟﺼﺪﻗﺎﺕ ﺍﻟﻔﻘﺮﺍﺀ ﺩﻭﻥ ﺍﻟﺄﻏﻨﻴﺎﺀ ﻓﻼ ﻳﺠﺰﺋﻪ .

ﻛﻤﻦ ﺗﻮﺿﺂ ﺑﺎﻟﻤﺎﺀ ﺗﻢ ﺗﺒﻴﻦ ﺃﻧﻪ ﻧﺠﺲ ﺃﻭ ﻗﺼﻰ ﺍﻟﻘﺎﺿﻲ ﻓﻲ ﺣﺎﺩﺋﺔ ﺑﺎﺟﺘﻬﺎﺩ ﺗﻢ ﻃﻬﺮ ﻧﺼ ﺑﺨﻼﻓﻪ . ﻭﻻﺑﻲ ﺣﻨﻴﻔﺔ ﻭﻣﺤﻤﺪ ﺭﺣﻤﻬﻤﺎ

